قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٧٦

بشأن الموافقة على خطة العمل بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الغذاء العالمى التابع لمنظمة الأغذية والزراعة بهيئة الأمم المتحدة بشأن مساعدة برنامج الغذاء العالمى لمشروع التنمية الزراعية عن طريق الصرف المغطى بالوجه القبلى (مشروع جمهورية مصر العربية ٢١٨٤) والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٦/٢/٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قـــرر :

(المـادة الأولى)

الموافقة على خطة العمل بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الغذاء العالمى التابع لمنظمة الأغذية والزراعة بهيئة الأمم المتحدة بشأن مساعدة برنامج الغذاء العالمى لمشروع التنمية الزراعية عن طريق الصرف المغطى بالوجه القبلى (مشروع جمهورية مصر العربية ٢١٨٤) والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٦/٢/٧ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

(المـادة الثانية)

تعفى السلع والمهمات والمعدات ووسائل النقل الواردة برسم الحكومة تنفيذا لخطة العمل من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وذلك بشرط المعاينة وطبقا وفى الحدود الواردة بهذه الخطة .

صدر برياسة الجمهورية فى ١١ جمادى الأولى سنة ١٣٩٦ (١١ مايو سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

خطة العمل

المتفق عليها بين حكومة جمهورية مصر العربية وبين برنامج الغذاء العالمى التابع لمنظمة الأغذية والزراعة بهيئة الأمم المتحدة بشأن مساعدة برنامج الغذاء العالمى لمشروع التنمية الزراعية عن طريق الصرف المغطى بالوجه القبلى

مشروع (ج.م.ع) ٢١٨٤

حيث إن حكومة جمهورية مصر العربية (سيشار إليها فيما بعد بالحكومة) وبرنامج الغذاء العالمى التابع لمنظمة الأغذية والزراعة بهيئة الأمم المتحدة (المشار اليها فيما بعد "البرنامج") قد قاما بتوقيع اتفاقية أساسية بخصوص مساعدات برنامج الغذاء العالمى وذلك بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٨

وحيث إن الحكومة قد طلبت مساعدة من برنامج الغذاء العالمى لإنجاز مشروع للتنمية الزراعية عن طريق الصرف المغطى بالوجه القبلى .

وحيث إن البرنامج قد وافق على تقديم مثل هذه المساعدة .

لذلك فإن الحكومة والبرنامج رغبة منهما فى التعاون المتبادل على تنفيذ المشروع السابق الإشارة إليه ـــ قد اتفقا على الآتى :

(المـادة ١)

وصف المشروع الحكومى والغرض منه ومساعدة البرنامج للمشروع

إن البرامج الهادفة إلى التنمية الزراعية تنال الأسبقية الأولى فى الخطة الحكومية والاهتمام بصفة خاصة بزيادة المحصول والإنتاج عن طريق حسن استخدام الأرض .

و بتنفيذ البرامج الهامة الخاصة بالرى الدائم بوادى النيل بفضل إنشاء السد العالى أصبح من الضرورى تنفيذ طرق الصرف و بالأخص فى المساحات التى ازداد فيها و بسرعة كل من منسوب المياه الجوفية ودرجة الملوحة مما هدد محاصيلها تهديدا صارخا .

وفى نطاق تنفيذ برامج التنمية الزراعية فإن حكومة (ج.م.ع) جعلت أكثر اهتمامها فى تنفيذ شبكة الصرف لتغطية أكبر جزء من الأراضى المتزرعة بالبلاد .

و بناء على طلب حكومة (ج.م.ع) قد وافق البرنامج على تقديم معونة لمدة أربعة سنوات تبدأ من ١٩٧٦ ـــ بكزء من أجور العمال الذين يعملون فى برنامج الصرف المغطى الذى ابتدأ فى ١٩٧٤ لتنفيذ حوالى ٣٠٠,٠٠٠ فدان (١٢٦,٠٠٠ هكتار) فى المحافظات الستة الآتية بمصر العليا :

المحافظة	المساحة بالألف فدان	المساحة بالألف هكتار
بنى سويف	٤٨	٢٠,٢
المنيا	٨٤	٣٥,٣
أسيوط	١٢	٥,—
سوهاج	٥٠	٢١,—
قنا	٦٣	٢٦,٥
أسوان	٤٣	١٨,—
الجملة	٣٠٠	١٢٦,—

والأعمال المتعلقة بالأهداف والإجراءات المبينة أعلاه بالنسبة للـ ٣٠٠,٠٠٠ فدان تتضمن الآتى :

(أ) تركيب حوالى ٣٠,٠٠٠ كيلو متر مواسير حقلية للصرف المغطى و٤,٠٠٠ كيلو متر مواسير مجمعات فى الـ ٣٠٠,٠٠٠ فدان المختارة.

(ب) تعميق وتوسيع حوالى ٧٧٥ كيلو متر من المصارف الحالية وحفر حوالى ٨٦٥ كيلو متر مصارف مكشوفة جديدة .

(ج) إنشاء أربعة محطات طلمبات جديدة وتوسيع محطة واحدة موجودة وذلك يشمل خطوط التحويل ومحطات فرعية للقوى اللازمة للتشغيل .

(د) استصلاح حوالى ٢٢٤٠٠ فدان بالغسيل (٩,٥٠٠ هكتار) وذلك بالأراضى العالية الملوحة والمنتشرة بالمساحة المطلوب تنفيذ الصرف المغطى بها .

ومن المنتظر عند بدء معونة البرنامج فى يناير سنة ١٩٧٦ أن يكون قد تم تنفيذ الصرف المغطى فى مساحة ٤٠,٠٠٠ فدان (١٦,٠٠٠ هكتار تقريبا).

وتنفيذ هذه الأنشطة العظيمة ـ خلال الأربعة سنوات التى يقدم فيها البرنامج معونته ـ سيكون حسب " جدول المواعيد " التالى :

سنة مالية	صرف مغطى		صرف مكشوف		محطات فرعية للقوى		محطات طلمبات		استصلاح أراضى		المجموع
	المساحة بالألف فدان	عامل / يوم بالألف	طول المصرف كيلو متر	عامل / يوم بالألف	عدد	عامل / يوم بالألف	عدد	عامل / يوم بالألف	المساحة بالألف فدان	عامل / يوم بالألف	عامل/يوم بالألف
١٩٧٢	٥٣	١,١٦٧	٣٠٠	٢,١٠٠	١٢٠	١٠٨	١	٣٦	٤	٢٦٠	٣٦٧١
١٩٧٣	٦٤	١,٤٠٨	٣٠٠	٢,١٠٠	١٢٠	١٠٨	٣	١٠٨	٥	٣٢٤	٤٠٤٨
١٩٧٤	٧٢	١,٥٨٤	٣٠٠	٢,١٠٠	١٢٠	١٠٨	١	٣٦	٥	٣٢٤	٤١٥٢
١٩٧٥	٧١	١,٥٦٢	٣٠٠	٢,١٠٠	١٢٠	١٠٨	—	—	٥	٣٢٥	٤٠٩٥
المجموع	٢٦٠	٥,٧٢١	١,٢٠٠	٨,٤٠٠	٤٨٠	٤٣٢	٥	١٨٠	١٩	١٢٣٣	١٥,٩٦٦

متوسط عدد العمال فى اليوم يختلف من ١٢,٤٥٠ إلى ١٣,٦٥٠ خلال مدة المشروع .

وستقوم الحكومة بتوزيع سلع برنامج الغذاء العالمى على العمال بالمشروع كجزء من أجورهم . والحصيلة المنتظرة من هذه الأجور تقدر بسبعة مليون دولار وهذا المبلغ تستخدمه الحكومة فى تنفيذ مشروع الصرف المغطى بمساحة إضافية قدرها ٢٥٠٠٠ فدان (١٠,٥٠٠ هكتار) حسب ما اشترط للمادة ٣ فقرة ٢ (ب) من خطة العمل هذه .

وفى نفس الوقت الذى تقوم فيه الحكومة بتنفيذ هذا المشروع ستقوم أيضا بتنفيذ نظام للتحكم فى البلهارسيا فى المساحة التى ستنشأ بها مصارف مكشوفة جديدة ضمن هذا المشروع فى محافظة بنى سويف والمنيا وأسيوط . وقد أعطى البنك الدولى قرضا لهذا الغرض قدره ٦,٤ مليون دولار .

(المادة ٢)

التزامات البرنامج

بالإضافة إلى النصوص والشروط التى اتفقت عليها الحكومة والبرنامج والمذكورة فى مكان آخر من خطة العمل هذه فإن البرنامج يتعهد بتحمل التزامات المحددة الآتية :

١ ـ تقديم المعونة الغذائية :

(أ) سيقدم البرنامج للحكومة فى ميناء الاسكندرية السلع الآتية بكميات لن تزيد عما هو مبين أدناه لكل سلعة والقيمة الإجمالية لهذه السلع (وتشمل تكاليف الشحن والتأمين والمراقبة والإشراف المحلى) تقدر بنحو ١٩,١٢٨,٠٠٠ دولار :

(١) ٣٥,٩٣٠ طن متري من دقيق القمح .

(٢) ١,٦٠٠ « « « لحم معلب / سمك .

(٣) ٢,٠٠٠ « « « زيت الطعام .

(٤) ٩٥ « « « شاى .

(٥) ٢,٤٠٠ « « « لبن جاف (إذا كان متوفرا).

(ب) وستقدم معونة البرنامج فى مدة أربعة سنوات من تاريخ البدء فى توزيع السلع .

(ج) وستقدم السلع المبينة أعلاه على دفعات حسب احتياجات المشروع وستشحن أول دفعة فى أقرب فرصة بمجرد إخطار الحكومة للبرنامج بأن الإجراءات التمهيدية قد تمت طبقا للمادة ٣ بند ٣ ـ والدفعات التى تشحن بعد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ ستتوقف على توفر السلع بصفة عامة ونوع السلع بصفة خاصة .

(د) وسيعمل البرنامج الترتيبات لتأمين مناسب يغطى جميع شحنات السلع بالمراكب حتى ميناء الإسكندرية وسيتقدم بالمطالبات اللازمة إلى وكلاء شركات التأمين البحرية حسب التقرير المقدم من مراجع مستقل يعينه البرنامج . ويكون تسليم السلع خاضعا لسلامتها عند الوصول فإذا حدث أى تلف جوهرى أثناء الشحن فإن البرنامج سيستبدل السلع الضائعة أو التالفة بقدر المستطاع .

(هـ) وسيخطر البرنامج الحكومة بسير إجراءات إرسال السلع كلما أمكن ذلك .

٢ ـ خدمات الإشراف والمشورة :

(أ) سيقدم البرنامج خدمات الإشراف والخدمات الاستشارية المناسبة للحكومة فيما يتعلق بمداولة السلع والتخزين والنقل والتوزيع .

(ب) سيقدم البرنامج خدمات مستشار مقيم لمساعدة وإبداء المشورة للهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف فيما يتعلق بالإشراف على مداولة السلع وتخزينها ونقلها وتوزيعها .

٣ ـ تقييم المشروع :

(أ) يقوم البرنامج بالتعاون مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى إذا لزم الأمر ـ بعمل تقييم للمشروع لتقدير :

(١) كفاءة العمليات الجارية .

(٢) مدى ماتحققه معونة الغذاء .

(٣) أثرها على الإنتاج المحلى وأسواق دقيق القمح وزيت الطعام واللبن الجاف واللحمة المعلبة أو السمك المعلب والمنتجات المماثلة فى جمهورية مصر العربية وأثرها على تجارة البلاد الخارجية لهذه المنتجات أو المنتجات المماثلة .

(٤) تأثير معونة الغذاء على الحالة الغذائية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد على المدى البعيد .

(ب) أن التقييم المشار إليه فى الفقرة (أ) أعلاه سيتم على فترات لاتقل عن ١٢ شهرا ومن المفهوم أن استمرار معونة البرامج ومستواها سيتوقف على النتائج الخاصة لكل تقييم .

(ج) أى تقييم نهائى حسب الفقرة (أ) للمشروع سيقدم إلى الحكومة للتعقيب عليه ويقدم بعد ذلك إلى لجنة الحكومات بمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ومعه هذا التعقيب .

(المادة ٣)

التزامات الحكومة

بالإضافة إلى النصوص والشروط التى اتفقت عليها الحكومة والبرنامج والمذكورة فى مكان آخر من خطة العمل هذه فإن الحكومة تتعهد بتحمل الالتزامات الآتية :

١ ـ مسئولية التنفيذ :

(أ) سينفذ المشروع تحت مسئولية الحكومة التى ستقدم على نفقتها أو من مصادر أخرى جميع الموظفين والمنشآت والإمدادات والمعدات والخدمات ووسائل النقل وتتحمل التكاليف اللازمة للمشروع خلاف الالتزامات المحددة التى تعهد بها البرنامج بموجب المادة رقم ٢

(ب) تعين الحكومة (الهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف بوزارة الرى) لتقوم بتنفيذ المشروع نيابة عن الحكومة وتعين أيضا رئيس مجلس إدارة الهيئة المذكورة ليكون حلقة اتصال بين الحكومة والبرنامج فيما يختص بسياسة المشروع والمدير التنفيذى لمشروعات الغذاء العالمى بوزارة الرى ليكون حلقة اتصال فيما يختص بالمسائل التفصيلية بالعمل .

(ج) ومسئولية الحكومة تتضمن تقديم الآتى :

١ ـ موظفون لمعونة الغذاء :

عبارة عن المدير التنفيذى للمشروع . ثمانية مفتشين للتخزين وتداول السلع . إثنى عشر أمينا للمخازن . ثمانية محاسبا وخمسة وثلاثين خفيرا وخمسة وثلاثين موزعا وثلاثة عشر موظفا آخرين وتقدر التكاليف بما يعادل ٣٤٥٠٠٠ دولار .

٢ ـ تفريغ وتخليص السلع .

المقدمة من البرنامج فى ميناء الاسكندرية بتكاليف قدرها ١٦٨٠٠٠ دولار .

ويتم تسليم وتمليك سلع البرنامج ـ المشحونة فى مراكب الخطوط المنتظمة ـ إلى الحكومة طبقا للاشتراطات الجمركية وعند شحن السلع على بواخر مستأجرة فإن الحكومة تتعهد بسرعة إرساء البواخر وسرعة تفريغ المواعين ويكون تسليم وتمليك السلع فى عنابر البواخر . وعند نقطة الاستلام تكون جميع التكاليف بما فيها ضرائب الاستيراد والرسوم والضرائب وعوائد الرصيف والنقل بالصنادل والإنزال إلى الرصيف والفرز أو أى رسوم مماثلة على حساب الحكومة أو تتنازل عنها الحكومة ماعدا الغرامة أو الفائدة كيفما تكون الحالة فيما يتعلق بمدة تفريغ سلع البرنامج المشحونة فى مراكب مستأجرة ـ فتعود هذه الغرامة أو الفائدة إلى البرنامج . وأى غرامة تنتج من تأخير الحكومة

فى الاستلام الفورى على عربات النقل تكون على حسابها . وإذا كان أى من هذه الرسوم قد جمعتها وكالة النقل نيابة عن السلطات المحلية بالميناء بموجب تصريح رسمى معتمد وقبل وصول الباخرة وكان على البرنامج دفع هذه الرسوم فيجب أن ترد فورا إلى الحكومة . وستسمح الحكومة للبرنامج بتعيين خبير لفحص حالة السلع خلال تفريغها أو بعد تمام تفريغها مباشرة وعمل تقريرها وذلك للرجوع كتابة إلى وكالة النقل أو شركات التأمين بخصوص الفواقد أو التوالف .

٣ ـــ استلام ونقل سلع البرنامج :

من ميناء الاسكندرية إلى مراكز التخزين ثم أخيرا إلى نقط التوزيع . وتقدر التكاليف بما يساوى ٧٥٦,٠٠٠ دولار .

٤ ـــ منشآت التخزين المناسبة شاملة الثلاجات للسلع القابلة للتلف والتفتيش على المخازن والمستودعات ومطابقتها للتعليمات الصحية وتطهير وتبخير وفرز السلع:

وتقدر التكاليف بما يساوى ١٨٩,٠٠٠ دولار .

٥ ـــ إعادة تغليف سلع البرنامج :

وتقدر التكاليف بما يساوى ٢٥٠,٠٠٠ دولار .

٦ ـــ أجور نقدية للعمال الذين يعملون بالمشروع .

وتقدر التكاليف بما يساوى ١١,٠٠٠,٠٠٠ دولار على أن لا تقل عن ٥٠ فى المائة من الأجر الكلى للعمال المذكورين بالفئات المناسبة .

٧ ـــ خدمات أخرى ومهمات :

وتقدر تكاليفها بما يساوى ٨٢,٨٥٠,٠٠٠ دولار وتشمل :

(ا) موظفون فنيون :

عبارة عن مايقرب من ٧٠٠ مهندس ورئيس عمال وملاحظ وميكانيكى وتقدر التكاليف بما يساوى ٨,٨٠٠,٠٠٠ دولار .

(ب) معدات للصرف المغطى والصرف المكشوف وماكينات وطلمبات وتقدر التكاليف بما يساوى ١٩,٤٠٠,٠٠٠ دولار .

(ج) مواد لصنع المواسير والمصارف ومحطات الطلمبات وتقدر التكاليف بما يساوى ٤٥,٧٦٠,٠٠٠ دولار .

(د) استصلاح وخدمات زراعية وتقدر التكاليف بما يساوى ١,٧٠٠,٠٠٠ دولار .

(هـ) تعويض تالف الزراعة أثناء تنفيذ طرق الصرف وتقدر التكاليف بما يساوى ٤,٣٠٠,٠٠٠ دولار .

(و) عربات ووقود وصيانة الوحدات وتقدر التكاليف بما يساوى ٥,٨٩٠,٠٠٠ دولار .

٢ ـــ الانتفاع بالسلع :

(ا) ستنتفع الحكومة بالسلع المقدمة من البرنامج بتوزيعها على العمال الذين يشتغلون بالمشروع نظير خصم جزء من أجورهم وسيحصل كل عامل لنفسه ولعائلته (أربعة فى المتوسط) خمسة مقررات كل يوم عمل . والمقرر الواحد اليومى الذى يوزع على المنتفعين مرة على الأقل كل شهر سيكون كالآتى :

السلعة	جرامات
دقيق القمح	٤٥٠
لحم معلب أو سمك	٢٠
زيت طعام	٢٥
لبن جاف (إذا كان متوفرا)	٣٠
شاى (إذا كان متوفرا)	٣ (للبالغين فقط)

(ب) وتقدر الحصيلة المنتظرة من الخصم من الأجور نظير معونة البرنامج ـ والى صبعة مليون دولار التى ستحفظ فى صندوق خاص وتستعملها الوكالة المنفذه فى عمل مشروع الصرف المغطى فى مساحة حوالى ٢٥,٠٠٠ فدان (١٠,٥٠٠ هكتار) بالإضافة إلى الـ ٢٦٠ ألف فدان المشار إليها فى المادة ١ من خطة العمل هذه .

(ج) حصيلة بيع سلع البرنامج الغير صالحة للاستعمال الآدمى والتى لا يستبدلها البرنامج وكذلك حصيلة بيع الفوارغ التى ترسل فيها سلع البرنامج توضع فى حساب منفصل بالبنك وتكون تحت تصرف إدارة المشروع فى الأغراض الآتية :

١ ـــ لشراء مواد محلية مشابهة للتى يرسلها البرنامج لتوزيعها على المنتفعين .

٢ ـــ لشراء أى شىء غير مذكور فى هذه الاتفاقية والذى من شأنه أن يسير قدما بالمشروع أو يساعد المنتفعين . على شرط ألا يقلل ذلك من التزامات الحكومة المذكورة بخطة العمل هذه، والمبالغ المودعة والمسحوبة خلال السنة من حساب البنك المذكور أعلاه وكذلك الرصيد . إن وجد . يخطر عنها البرنامج فى نهاية كل سنة .

(د) تتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة لمنع بيع السلع بدون ترخيص .

(هـ) فى حالة فشل الحكومة فى الانتفاع بأى من السلع المقدمة من البرنامج بالطريقة المبينة بالمادة ٣ بند ٢ فقرة (ا) المذكورة أعلاه يجوز للبرنامج ـــ دون المساس بالمادة ٤ بند ٤ فقرة (ب) ـــ أن يطالب إعادة هذه السلع إلى نقطة الاستلام الأصلية .

٣ ــ الاستعداد للبدء :

(أ) عندما تتم جميع الاستعدادات للبدء فى استعمال معونة الغذاء للمشروع فعلى رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف بوزارة الرى أن يخطر البرنامج كتابة بمقدار المبالغ المعتمدة للإنفاق والترتيبات التى تمت لكل جزء من المادة ٣ بند ١ فقرة (ج) . وبالحصول على تأكيد قاطع بالمساعدة المشار إليها بالمادة ٣ بند ٤ أدناه . واتباع التشريع وإصدار اللوائح المشار إليها بالمادة ٣ بند ٥ أدناه . وبالتقدير الأخير لعدد المنتفعين . والكميات المطلوب إرسالها للدفعة الأولى من السلع .

(ب) وعلى الحكومة أن تتخذ الإجراءات المذكورة فى الفقرة السابقة بأسرع ما يمكن حيث إنه من المفهوم أن للبرنامج الحق فى أن يؤجل تنفيذ المشروع أو ينقص الكميات أو يعدل أصناف السلع أو يلغى المشروع إذا فشلت الحكومة فى أن تقدم للبرنامج إخطارا وافيا بالاستعداد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ سريان مفعول خطة العمل الحالية إلا إذا كانت أسباب التأخير التى تتقدم بها الحكومة قبل انتهاء الثلاثة أشهر المشار إليها مقبولة لدى البرنامج لكونها ترجع إلى عوامل خارجة عن إرادة الحكومة .

٤ ــ مساعدة من جهة أخرى غير البرنامج :

ستحصل الحكومة على تأكيد بالمساعدة الآتية من البنك الدولى للإنشاء والتعمير بقيمة تساوى ٢٩,٦ مليون دولار ليغطى جزءا من احتياجات المشروع من العملة الصعبة وخصوصا لشراء المهمات والماكينات المبينة تفصيليا أدناه :

الصنف	القيمة التقديرية بالمليون دولار
ــ مهمات للصرف المغطى وعربات	٩,٤
ــ مهمات للمصارف والمصارف الفرعية وعربات	٥,٣
ــ محطات طلمبات	٧,٧
ــ مهمات لاستصلاح الأراضى المالحة	٠,٨
ــ مهمات لخدمة التوسع الزراعى	٠,٢
ــ مستشارون ومدربون	١,٠
ــ الإدارة والإشراف	٠,٤
ــ احتياطى	
ــ مبادى	٢,٢
ــ تغيير الأسعار	٢,٦
المجموع	٢٩,٦

٥ ــ القوانين والإجراءات :

وتؤكد الحكومة تطبيق التشريع اللازم أو إصدار الإجراءات التنظيمية الضرورية والأوامر أو القرارات فيما يتعلق بتنفيذ المشروع قبل البدء فيه .

٦ ــ تسهيلات لمراقبة المشروع :

على الحكومة أن تقدم للبرنامج وضباطه الاستشاريين ومستشاريه جميع التسهيلات لمراقبة تنفيذ المشروع فى جميع المراحل .

٧ ــ معلومات تخص المشروع :

(أ) على الحكومة أن تقدم للبرنامج ما يطلبه من الوثائق والحسابات والسجلات والبيانات والتقارير أو أى معلومات أخرى تتعلق بتنفيذ المشروع أو تتعلق باتخاذ الحكومة لأى من الالتزامات المذكورة فى خطة العمل هذه .

(ب) تقارير سير العمل :

على المدير التنفيذى لمشروعات الغذاء العالمى بوزارة الرى أن يقدم للبرنامج فى نهاية كل ربع سنة تقريرا عن سير العمل بالمشروع يحتوى على البيانات الموضحة بالملحق المرفق بخطة العمل هذه . وعليه أن يرسل عشرة صور من هذا التقرير إلى الممثل المقيم لبرنامج التنمية التابع لهيئة الأمم المتحدة والمعتمد لدى جمهورية مصر العربية .

(ج) تسجيلات إضافية :

على الحكومة أن تحتفظ وتمد البرنامج حسب طلبه بالبيانات الإضافية عن سير المشروع التى يحتاج إليها فى تقييم المشروع طبقا للمادة ٢ بند ٣ . وهذه البيانات يجب أن تشمل المعلومات التى تتطلبها خطة التقييم التى يتفق عليها بين البرنامج والحكومة والتى تقرر الغرض من التقييم وفتراته .

(د) الحسابات :

على الحكومة أن تحفظ وتسوى حسابات السلع المقدمة من البرنامج بعيدة عن أى مهمات لمشروع آخر وتقدم للبرنامج سنويا (*) . أو فى نهاية (*) معونة البرنامج للمشروع الحسابات بعد مراجعتها واعتمادها من المراجع الحكومى . وتوضح الحسابات مقدار كل سلعة مرسلة من البرنامج وما استلم منها وما وزع والفاقد والرصيد بكل مخزن مركزى والكميات التى وزعت وعدد المنتفعين الموزعة عليهم

(*) وكلمة (سنوى) تعنى (عند نهاية ١٢ شهرا تبدأ من الشهر الذى تستلم فيه الحكومة أول رسالة من سلع البرنامج خاصة بالمشروع) أو (فى نهاية كل سنة مالية حكومية) حسب ما يتلاءم مع مراجعة الحسابات

(*) كما هو مبين فى المادة ٤ بند ٣ من خطة العمل

وكذلك تحتفظ الحكومة بحسابات مماثلة عن الحصيلة الناتجة من معونة البرنامج وطريقة استخدام هذه الحصيلة .

والحسابات التى راجعها واعتمدها المراجع الحكومى ترسلها الحكومة إلى البرامج مع حسابات السلع التى أرسلها البرنامج للمشروع

٨ ـ الاستمرار فى تنفيذ الغرض من المشروع :

ستستمر الحكومة فى متابعة تنفيذ الغرض الأساسى من المشروع بعد انتهاء معونة البرنامج .

(المادة ٤)

اشتراطات عامة

١ ـ إن اشتراطات خطة العمل هذه تفسر على ضوء اشتراطات الاتفاقية الأساسية المشار إليها فى البداية .

٢ ـ تكون خطة العمل هذه سارية المفعول بمجرد توقيعها من قبل الحكومة والبرنامج .

٣ ـ وسيعتبر هذا المشروع منتهيا عند :

(ا) تكملة توزيع سلع البرنامج .

(ب) الانتهاء من صرف بيع أو توزيع سلع البرنامج فى الغرض المنصوص عنه فى خطة العمل .

٤ ـ (ا) خطة العمل هذه يمكن تعديلها أو إنهاؤها قبل إتمامها بأن يبدى طرفى هذه الخطة موافقتهما بخطابات متبادلة .

(ب) فى حالة فشل أحد الطرفين فى القيام بأى من التزاماته حسب خطة العمل هذه فعلى الطرف الآخر إما :

١ ـ أن يوقف تنفيذ التزاماته بإرسال إشعار كتابى بهذا المعنى إلى الطرف المقصر .

٢ ـ إنهاء خطة العمل بمجرد مضى ستون يوما على تاريخ إرسال اشعار كتابى للطرف المقصر .

(ج) أى سلعة للبرنامج تبقى بدون استعمال فى جمهورية مصر العربية بعد انتهاء المشروع أو بعد اتفاق الطرفين على إنهاء خطة العمل الحالية يمكن التصرف فيها بالاتفاق بين طرفى خطة العمل هذه .

٥ ـ الالتزامات المأخوذة على الحكومة بموجب المادة ٥ من الاتفاقية الأساسية سالفة الذكر ستبقى ـ عند إيقاف أو إنهاء خطة العمل هذه بموجب القسم ٤ عاليه ـ إلى المدى الكافى لعمل تصفية منتظمة للعمليات وللمنح الممتلكات والأموال الخاصة بالبرنامج والموظفين . والأشخاص الآخرين الذين يقدمون خدمات نيابة عن البرنامج لتنفيذ خطة العمل هذه.

وبناء على ذلك فقد تم توقيع خطة العمل هذه من المفوضين بالتوقيع . وقعت من خمس صور باللغة الإنجليزية .

القاهرة فى ٧ فبراير سنة ١٩٧٦

عن جمهورية مصر العربية

توقيع :

الاسم : عبد العظيم أبو العطا

اللقب : وزير الرى

عن برنامج الغذاء العالمى

توقيع :

الاسم : استير لبنار

اللقب : الممثل المقيم لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة

ملحق

(ج.م.ع) ٢١٨٤ معونة للتنمية الزراعية عن طريق الصرف المغطى بالوجه القبلى

البيانات المطلوبة فى تقارير سير العمل الربع سنوية الخاصة بتقدم العمل خلال الربع سنة المطلوب لها التقرير (مادة ٣ بند ٧ فقرة "ب") .

ملاحظات للإرشاد فى عمل التقارير الربع سنوية :

١ ـ الإعداد التى توضح كميات السلع يجب أن تكون بالطن المترى وتكون عن الوزن الصافى من أول التقرير لآخره .

٢ ـ المرجو الإجابة على كل سؤال حتى لو اقتضى الأمر إلى ذكر "لا يوجد" ـ "لا توجد بيانات فى متناول اليد" ـ "لا يمكن تطبيقه" ـ "لا اختلاف عن التقرير السابق" .

هذا الملحق ينقسم إلى جزئين :

جزء (ا) عن "سير العمل بالمشروع" .

وجزء (ب) عن "استخدام السلع" .

الجزء (ا) سير العمل بالمشروع

جزء (ا) من الملحق ينقسم إلى قسمين :

قسم ١ : تجهز البيانات على أساس "ستة أشهر" شاملة المدة من أكتوبر / مارس ، ومن أبريل / سبتمبر ، وهذه البيانات يجب تقديمها مع تقارير سير العمل الربع سنوية المبينة بالجزء (ب) والتى تقدم فى الربع الأول والثالث من كل سنة

قسم ٢ : بيانات سنوية عن كل سنة مالية تقدم مع التقرير الربع سنوى الأول بالجزء (ب) الذى يقدم بعد نهاية تلك السنة المالية .

القسم ١ : بيانات مطلوبة كل نصف سنة :

(١) متوسط عدد العمال كل يوم : عن سنة ________

	خلال مدة التقرير السابق	خلال مدة التقرير الحالى	متوسط كل سنة
الصرف المغطى			
توسيع وتعميق المصارف			
أعمال أخرى			
الجملة			

(٢) أعمال تمت وعدد العمال المشتغلين :

نوع العمل	الوحدة	المجموع لغاية آخر مدة التقرير السابق			ماتم فعلا خلال الستة أشهر مدة التقرير الحالى			الجملة لآخر مدة التقرير الحالى		
		ماتم من العمل	يوميات العمال	التكاليف	ماتم من العمل	يوميات العمال	التكاليف	ماتم من العمل	يوميات العمال	التكاليف
			عدد	جنيه		عدد	جنيه		عدد	جنيه
الصرف المغطى :										
وضع مواسير الصرف المغطى	ك.م									
وضع مواسير مجمعات الصرف المغطى	ك.م									
مساحة تم بها صرف مغطى	فدان									
صرف مكشوف :										
تعميق وتوسيع مصارف موجودة										
الطول	ك.م									
حفر مصارف مكشوفة جديدة										
الطول	ك.م									
محطات الطلمبات :										
إنشاء محطات طلمبات جديدة	عدد									
توسيع محطات وطلمبات موجودة	عدد									
إنشاء محطات فرعية للقوى	عدد									
استصلاح أراضى :										
المساحة	فدان									

(٣) مجموع وكيفية استخدام الحصيلة الناتجة من معونة البرنامج :

١ ــ الحصيلة :

	مجموع الحصيلة إلى نهاية التقرير السابق	الحصيلة خلال مدة التقرير الحالى	المجموع لغاية تاريخه
	جنيه	جنيه	جنيه
(ا) جملة حصيلة الأجور نتيجة لمعونة البرنامج .			
(ب) جملة المنصرف من هذه الحصيلة .			
(ج) الرصيد الغير منصرف .	فى نهاية التقرير السابق	فى نهاية التقرير الحالى	

٢ ــ استعمال الحصيلة :

تفاصيل استخدام الحصيلة سيكون طبقا لما هو موضح بالمادة (٣) بند (٢) فقرة (ب) .

(٤) الرجا ذكر أى بيانات أخرى تتعلق بتشغيل هذا المشروع مثل :

(ا) استخدام القرض البالغ ٢٩,٦ مليون دولار من البنك الدولى لإنشاء والتعمير .

(ب) استعمال المعدات والآلات المقدمة من القرض .

(٥) الأجور :

(ا) متوسط الأجر المحلى اليومى بالعمل المماثل لمنطقة المشروع .

(ب) الأجر المحلى اليومى النقدى لعمال المشروع .

(ج) القيمة بالسوق المحلية لمقررات العامل وعائلته من سلع البرنامج .

(٦) عدد ونوع العمل للموظفين الفنيين والملاحظين .

(٧) الرجا بيان العوامل التى تؤثر على صلاحية العامل و ــــــــ أو على سير العمل .

(٨) الرجا بيان المشكلات الإدارية أو التنظيمية أو الفنية التى تظهر أثناء تنفيذ المشروع والحلول التى اقترحت أو نفذت .

(٩) أى تعليقات أخرى .

القسم ٢ : بيانات تقدم سنويا بعد نهاية كل سنة مالية :

شهر / سنة شهر / سنة

للسنة المالية : ــــــــــــــــــــــــ

(١٠) مصروفات الحكومة على المشروع طبقا للمادة ٣ بند ١ فقرة (ج) :

الفقرة	من ابتداء السنة الى نهاية السنة المالية السابقة	خلال السنة المالية المقدم عنها التقرير	جملة المصروفات حتى تاريخه
	جنيه	جنيه	جنيه
موظفون لمعونة الغذاء			
تفريغ وتخليص			
تداول ونقل			
تخزين			
التغليف للتوزيع			
أجور نقدية (أجر جزئى)			
خدمات أخرى ومهمات (توضح)			

ملحق جزء ب — السلع

بيانات مطلوبة كل ربع سنة

مشروع معونة البرنامج "ج . م . ع ٢١٨٤"

التاريخ :

من ---------- إلى ----------

	ط . م	ط . م	ط . م	
١ — بيانات عن السلع فى الربع سنة المقدم عنه التقرير :				
(١) الرصيد الكلى بمخازن المشروع فى نهاية التقرير				
(٢) الكمية المستلمة (الصافى والتاريخ) خلال مدة التقرير				
(أ) ×				
(ب)				
(ج)				
(٣) نقل السلع :				
(أ) إلى المشروع :				
— سلفيات ××				
— استعاضة ××				
مجموع جزئى				
(ب) من المشروع :				
— سلفيات ×××				
— استعاضة ×××				
مجموع جزئى				
(٤) فواقد بعد الاستلام ××××				
(٥) جملة الكميات الصالحة للاستعمال خلال ربع سنة				
(٦) الكميات المستعملة فى المشروع خلال الربع سنة				
— الموزع				
— المباع				
— المسدد من السلفيات				
(٧) الرصيد الكلى بالمشروع فى نهاية الربع سنة المقدم عنها التقرير				

× أذكر أسماء الموانى وخطابات العقود .

×× أذكر تاريخ ومصدر الكميات المستعارة .

××× أذكر تاريخ ومكان السلع المعارة .

×××× أذكر أسباب وتاريخ مكان ——— الخ الفواقد .

البيان	السلع طن مترى	طن مترى	طن مترى	
٢ — البيانات المجمعة من بداية معونة البرنامج للمشروع لغاية نهاية الربع سنة المقدم عنها التقرير :				
(١) جملة المستلم بالميناء (وزن صافى) ...				
(٢) جملة الكميات المستعملة فى المشروع — الموزع ...				
— المباع ...				
— مسدد من السلفيات ...				
(٣) جملة الكميات المنقولة :				
— المستعارة إلى المشروع ...				
— المسددة إلى المشروع ...				
— المعارة من المشروع ...				
— المسددة من المشروع ...				
(٤) جملة الفواقد بعد الاستلام ...				
(٥) الرصيد الكلى للسلع بالمشروع فى نهاية المدة المقدم عنها التقرير ...				
٣ — الاحتياجات المقبلة للمشروع للربعى سنة القادمين :				
(١) الربع الأول القادم ...				
(٢) الربع الثانى القادم ...				
٤ — المقرر اليومى الموزع فعلا (بالجرامات) (×) ...				
٥ — متوسط عدد المنتفعين ...				
٦ — عدد أيام الغذاء فى الربع سنة ...				
٧ — تعقيب ، خصوصا فيما يختص بالفواقد بعد الاستلام المشار إليها بالبند ١ فقرة (٤) أعلاه ...				

(×) اذكر أى أو كل تغيير فى المقررات عما هو مذكور فى خطة العمل

وزارة الخارجية

قـرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١١ مايو ١٩٧٦ بشأن الموافقة على خطة العمل بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الغذاء العالمى التابع لمنظمة الأغذية والزراعة بهيئة الأمم المتحدة بشأن مساعدة برنامج الغذاء العالمى لمشروع التنمية الزراعية عن طريق الصرف المغطى بالوجه القبلى (مشروع جمهورية مصر العربية ٢١٨٤) والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٧ فبراير ١٩٧٦ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٧٦ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة: تنشر فى الجريدة الرسمية خطة العمل بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الغذاء العالمى التابع لمنظمة الأغذية والزراعة بهيئة الأمم المتحدة بشأن مساعدة برنامج الغذاء العالمى لمشروع التنمية الزراعية عن طريق الصرف المغطى بالوجه القبلى (مشروع جمهورية مصر العربية ٢١٨٤) والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٧ فبراير ١٩٧٦ ويعمل بها اعتبارا من أول يناير ١٩٧٦ م

محررا فى ١٤ رجب سنة ١٣٩٦ (١٢ يوليه سنة ١٩٧٦)

إسماعيل فهمى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٤١ لسنة ١٩٧٦

بشأن الموافقة على بروتوكول تبادل السلع والمحضر الملحق به بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية بنجلاديش الشعبية والموقع عليهما فى القاهرة بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على بروتوكول تبادل السلع والمحضر الملحق به بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية بنجلاديش الشعبية والموقع عليهما فى القاهرة بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ع

صدر برياسة الجمهورية فى ١١ جمادى الأولى سنة ١٣٩٦ (١١ مايو سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

بروتوكول

بشأن تبادل السلع

بين جمهورية مصر العربية

وجمهورية بنجلاديش الشعبية

إشارة إلى المادة الخامسة من الاتفاق التجارى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بنجلاديش الشعبية الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٢ يوليه سنة ١٩٧٤ وطبقا لما أسفرت عنه اجتماعات اللجنة المشتركة التى عقدت فى بنجلاديش فى الفترة من ١٩٧٥/١٢/٢٥ إلى ١٩٧٥/١٢/٢٧ ، بار حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية بنجلاديش الشعبية ق اتفقا على مايلى :